

صندوق إستثمار
البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني
النقدي ذو العائد اليومي التراكمي
القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
و تقرير مراقب الحسابات عليها

صندوق إستثمار
البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني
النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الفهرس</u>	<u>البيان</u>
١		الفهرس
٢		تقرير مراقب الحسابات
٣		قائمة المركز المالي
٤		قائمة الدخل
٥		قائمة الدخل الشامل
٦		قائمة التغير في حقوق حملة الوثائق
٧		قائمة التدفقات النقدية
١٩-٨		الإيضاحات المتممة للقوائم المالية



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني ذو العائد اليومي التراكمي

المقدمة

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني ذو العائد اليومي التراكمي والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذا القوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق حملة الوثائق والتدفقات النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية شركة خدمات الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية الدورية مسئولية شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار " وهي المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً، وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني ذو العائد اليومي التراكمي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القنونية و التنظيمية الأخرى

يملك الصندوق حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباتة فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ماهو وارد بتلك الحسابات .

القاهرة في: ١١ أغسطس ٢٠٢٤.



مراقب الحسابات

نصر أبو العباس أحمد

محاسب ومراجع قانوني

سجل المحاسبين والمراجعين (٥٥١٨)

سجل البنك المركزي المصري (٣٠٤)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية (١٠٦)

نصر أبو العباس أحمد - أعضاء Morison Global

٢

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري
قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
			الأصول المتداولة
٥٩,٣٠٦,٣٤٢	٧٢,٧١٠,٢١٣	٦	النقدية و ما في حكمها
٥٢٥,٥٤٨,٩٩٥	٤٤٠,٣٧٢,٥١١	٧	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة - أدون خزانة
٣٠,١٠٤,٥١٧	٥٨,٣٨٥,٠٥٣	٨	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - وثائق استثمار في صناديق أخرى
٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٤,٥٠٠,٠٠٠	٩	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة - سندات
٣,٤٨٥,٥٤١	٣,٢٦٨,٥٤٣	١٠	عوائد مستحقة
٢٨,٣١٣	٨٤,٥٣٨	١١	أرصدة مدينون أخرى
٦٤٣,٤٧٣,٧٠٨	٦٧٩,٣٢٠,٨٥٨		إجمالي الأصول المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٣٢٦,٢٣٢	٢٧٨,٢٤١	١٢	مخصصات
١,١٤٩,٩٦٢	١,٢٤٥,٣٤٦	١٣	مصروفات مستحقة
٥,٩٩٢,٥٠٤	٣,٩٩٥,٣٦٢	١٤	أرصدة دائنة أخرى
٧,٤٦٨,٦٩٨	٥,٥١٨,٩٤٩		إجمالي الالتزامات المتداولة
٦٣٦,٠٠٥,٠١٠	٦٧٣,٨٠١,٩٠٩	١٥	صافي أصول الصندوق - تمثل حقوق حمله الوثائق
١,١٣٤,٩٢٣	١,٠٨٩,٣٤٨		عدد الوثائق القائمة
٥٦٠,٣٩٤٩	٦١٨,٥٣٦٩		نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار

المدير التنفيذي

الاستاذ / محمد عبد العليم محمد

محمد عبد العليم

البنك المصري لتنمية الصادرات

ممثل لجنة الإشراف

الاستاذ / ياسر أسامة عبد الصادق

ياسر أسامة عبد الصادق

الشركة المصرية لخدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري
قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

من ٢٠٢٣/١/١ الى ٢٠٢٣/٠٦/٣٠ جنيه مصري	من ٢٠٢٤/١/١ الى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصري	ايضاح رقم	
٣٢,٨٥٧,٥٣٣	٧٩,٨٩٨,٩١٩	١٦	عوائد الاستثمارات المالية
١٥٨	١٠,٣٣٨	١٧	أرباح بيع الاستثمارات المالية
.	٣,٨٢٤,٠٨٠		ارباح اعادة تقييم استثمارات وثائق استثمار
.	١٨,١٤١		ايرادات اخري
.	٤٧,٩٩١		مخصصات انتفى الغرض منها
<u>٣٢,٨٥٧,٦٩١</u>	<u>٨٣,٧٩٩,٤٦٩</u>		إجمالي أرباح النشاط
(٣٣٨,٣٧٧)	.		مخصص تذبذب أسعار الفائدة
(١,٠٢٠,٧٢٨)	(١,٨٨٠,٢٨٢)	١٨	مصروفات النشاط
(٣١٨,٤٤٤)	(٦٣٥,٧١٤)	١٩	مصروفات عمومية و ادارية
<u>(١,٦٧٧,٥٤٩)</u>	<u>(٢,٥١٥,٩٩٥)</u>		إجمالي المصروفات
٣١,١٨٠,١٤٢	٨١,٢٨٣,٤٧٤		صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
(٤,٥٤٣,٩٤٦)	(١٢,٩٠١,٢٦٩)		ضرائب أذون خزائنة
<u>٢٦,٦٣٦,١٩٦</u>	<u>٦٨,٣٨٢,٢٠٥</u>		صافي ارباح الفترة بعد الضرائب

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري
قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

من ٢٠٢٣/١/١ الى ٢٠٢٣/٠٦/٣٠ جنيه مصري	من ٢٠٢٤/١/١ الى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصري	
٢٦,٦٣٦,١٩٦	٦٨,٣٨٢,٢٠٥	صافي ارباح الفترة
		بنود الدخل الشامل الاخر
<u>٢٦,٦٣٦,١٩٦</u>	<u>٦٨,٣٨٢,٢٠٥</u>	اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري
قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

من ٢٠٢٣/١/١ الى ٢٠٢٣/٠٦/٣٠ جنيه مصري	من ٢٠٢٤/١/١ الى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠ جنيه مصري	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٢٦,٦٣٦,١٩٦	٨١,٢٨٣,٤٧٤		صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
	(٣,٨٢٤,٠٨٠)		تعديلات لتسوية صافي أرباح الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٦,٦٣٦,١٩٦	٧٧,٤٥٩,٣٩٤		صافي التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - وثائق استثمار
٥٤,٤٠٣,١٩٢	(٢٦٣,٢٢٣,٥١٦)	٧	أرباح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل التغير في أدون الخزنة
١٨,٥٣٢,٦٥٧	(٢٤,٤٥٦,٤٥٦)	٨	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - وثائق استثمار صناديق استثمار اخرى
(١٥,٢١٠,٦٣٨)	(٧٩,٥٠٠,٠٠٠)	٩	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - سندات
(١,١٣٧,٩٥٨)	٢١٦,٩٩٨	١٠	التغير في عوائد مستحقة
(٧,٠٣٤)	(٥٦,٢٢٥)	١١	التغير في ارصدة مدينة اخرى
٣٣٨,٣٧٧	(٤٧,٩٩١)	١٢	التغير في المخصصات
(٤١,٢٠٨)	٩٥,٣٨٤	١٣	التغير في مصروفات مستحقة
٢٨٠,٦٨٥	(١٤,٨٩٨,٤١١)	١٤	التغير في ارصدة دائنة أخرى
٨٣,٧٩٤,٢٦٩	(٣٠٤,٥١٠,٨٢٣)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
٥٤,٨٥٣,٧٠٢	(٣٠,٥٨٥,٣٠٦)		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٥٤,٨٥٣,٧٠٢	(٣٠,٥٨٥,٣٠٦)		صافي المقبوضات (المدفوعات) من إصدار و استرداد وثائق خلال الفترة
١٣٨,٦٤٧,٩٧١	(٣٣٥,٠٩٦,١٢٩)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
١٤٩,١٦٨,٦٤٢	٥٧٩,٨٠٦,٣٤٢	٦	صافي التغير في النقدية وما في حكمها
٢٨٧,٨١٦,٦١٣	٢٤٤,٧١٠,٢١٣		النقدية وما في حكمها أول الفترة
			رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة
			ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في الآتى :
١١٨,٤١٦,٦١٣	٧٢,٧١٠,٢١٣	٦	نقدية بالبنوك
١٦٩,٤٠٠,٠٠٠	١٧٢,٠٠٠,٠٠٠		أذون خزنة أقل من ثلاث اشهر
٢٨٧,٨١٦,٦١٣	٢٤٤,٧١٠,٢١٣	٦	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١. تبيدات عن الصندوق

أنشأ البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي (ذو العائد اليومي التراكمي) كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٣٧١ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٦ كنشاط للاستثمار الجماعي وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري في تسعة يوليو ٢٠٠٦ وذلك بهدف الاستثمار في أدوات مالية ذات درجة عالية من السيولة وأجال استحقاق مختلفة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تتمتع بدرجة منخفضة من المخاطر بهدف المحافظة على الأموال المستثمرة .

تتضمن نشرة الاكتتاب أن حجم الصندوق ١٠٠'٠٠٠'٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه ويمكن زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الالتزام بالمادة ١٤٢ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تنص على أن يكون الحد الأدنى لنسبة مساهمة البنك في الصندوق ٢٪ من حجمه ويخصص للبنك المصري لتنمية الصادرات مبلغ ٥'٠٠٠'٠٠٠ جنيه مصري خمسة مليون جنيه مصري) قابلة للزيادة بحيث يمثل هذا المبلغ نسبة ٢٪ من مجموع قيم الوثائق التي يصدرها الصندوق ولا يجوز للبنك المصري لتنمية الصادرات استرداد هذه الوثائق أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق أو موافقة مسبقة من الهيئة العامة للرقابة المالية ، في حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك المصري لتنمية الصادرات زيادة أو خفض حجم مساهمته فيه على الأقل نسبة مساهمته في جميع الأحوال عن ٢٪ من عدد الوثائق أو مبلغ ٥'٠٠٠'٠٠٠ جنيه مصري خمسة مليون جنيه مصري) أيهما أكثر.

وتتضمن نشرة الاكتتاب أيضاً أنه في حالة زيادة الاكتتاب عن ١٠٠ مليون جنيه يتم قبول جميع الاكتتابات دون تخصيص. يصدر الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة يكتتب البنك في خمسين ألف وثيقة وي طرح الباقي على الجمهور وتفيد باسم حاملها في دفاتر وسجلات خاصة طرف البنك المصري لتنمية الصادرات ويعتبر قيد اسم صاحب الوثيقة في الدفاتر والمسجلات المشار إليها بمثابة اصدار لها.

وحددت مدة الصندوق بخمسة وعشرين عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص وتبدأ الفترة المالية للصندوق أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، واستثناء من ذلك فإن أول سنة مالية للصندوق تبدأ من المدة التي تنتهي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتى تاريخ انتهاء الفترة المالية التالية.

تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ من قبل لجنة الإشراف في ٥ أغسطس ٢٠٢٤

اهداف الصندوق

يهدف الصندوق الي استثمار أمواله في استثمارات سائلة قصيرة متوسطة الأجل مثل أذون وسندات الخزانة المصرية ووثائق صناديق الاستثمار المثيلة وسندات الشركات والودائع البنكية وذلك بهدف تحقيق عائد يومي تراكمي لحامل الوثيقة يفوق متوسط العائد على الودائع المصرية والحسابات الجارية.

انتهاء الصندوق والتصفية

طبقاً للمادة (١٧٥) من الفصل الثاني من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، ينقضي الصندوق في الحالات التالية

- انتهاء مدته

- تحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله أو إذا استحاله عليه مواصلة تنفيذ غرضه.

و لا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفيته عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك بعد التثبيت من أن الصندوق ابرأ ذمته نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والإجراءات الاتالي يحددها مجلس إدارة الهيئة وفي مثل هذه الأحوال يجوز للبنك المصري لتنمية الصادرات انهاء الصندوق وذلك بإرسال اشعار لحملة الوثائق وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسد التزاماته ويوزع باقي عوائد هذه التصفية بعد اعتماده من مراقبي حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثانقيهم إلى إجمالي الوثائق الصادرة عن الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ الإشعار.

تعديلات على بعض بنود نشرة الاكتتاب

تم تحديث نشرة الاكتتاب وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية ويمكن طلب النشرة من البنك المصري لتنمية الصادرات بفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية أو زيارة الموقع الإلكتروني www.ebebank.com.eg

٢. فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

يتم تجنيد الفرق بين سعر الوثيقة المعطن طبقاً للتقييم اليومي لصافي أصول الصندوق والقيمة الاسمية للوثائق المستردة أو ميعاد بيعها في حساب فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

القيمة الاستردادية للوثائق

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل ب المصرفي ويكون سعر استرداد الوثيقة هو آخر سعر معلن من البنك على أن يتم نشر سعر الاسترداد صباح يوم الأحد من كل أسبوع في جريدة صياحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الاعلان عنه يومياً في جميع فروع البنك.

٣. أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

ويطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وافتراضات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وعلى الرغم من أن تلك التقديرات والافتراضات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية:

أصدرت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩.

بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ قررت الهيئة العامة للرقابة المالية تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع بالكامل بنهاية العام، مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال عام ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وأثارها المحاسبية إن وجدت.

٤. أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

وتعتبر أسس تصنيف الأصول والالتزامات المالية عند نشأتها والتي تعتمد على نية الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها وكذا طرق قياس قيمتها العادلة وتقدير مدى الأضرار في قيمة الأصول المالية من أهم البنود التي استخدمت الافتراضات المحاسبية والتقديرات في قياسها والتي قد يترتب على استخدامها تأثير جوهري على القيم الدفترية لها وعلى الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها والمدرجة بالقوائم المالية للصندوق طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة والواردة بالإيضاحات.

٥. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

١.٥ إثبات المعاملات بالدفاتر

يتم إمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات التي تتم بالمعاملات الأجنبية في الدفاتر على أساس السعر السائد للمعاملات الأجنبية في تاريخ التعامل، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالمعاملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس الأسعار الرسمية للمعاملات الأجنبية في ذلك التاريخ، ويتم إدراج فروق العملة الناتجة عن إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل.

٢.٥ الاعتراف بالأصول والأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للإدارة المالية، يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة من التغيير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولي. ولا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفي طرف التعاقد بالتزاماته التعاقدية.

٣.٥ قياس الأصول والالتزامات المالية

القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة). أما بالنسبة للأصول والالتزامات المالية بخلاف تلك التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فتضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية التي قيم تلك الأصول والالتزامات.

القياس اللاحق

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى بخلاف الالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، بينما يتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق الوثائق في صافي أصول الصندوق في تاريخ الاسترداد.

٤.٥ أسس قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداء المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. ومن ثم يتم تحديد قيم الأصول المالية باستخدام أسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية على أساس الأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الاعتماد عليها. وعند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٥.٥ أدون الخزنة المصرية

يتم تسجيل أدون الخزنة المصرية بالمركز المالي بقيمتها الاسمية بعد خصم رصيد العوائد التي لم تستحق بعد وتدرج العوائد التي لم تستحق نيباعاً بالإيرادات بغرامة الدخل باستخدام طريقة القسط الثابت.

٦.٥ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- استثمارات في سندات شركات

قيمة السندات مقيمة طبقاً لسعر الإقفال الصافي.

- وثائق صناديق الاستثمار الأخرى

قيمة وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى تدرج على أساس آخر قيمة استردادية معلنة ترد من مدير الاستثمار.

٧.٥ مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على إدارة الصندوق التزام حالي قانوني أو حكمي نتيجة لحدث ماضي، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتحديثها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإلتزام المتوقع المطلوب لتسوية الإلتزام.

تحقق الإيراد

يقوم الصندوق بالاستثمار في أدون خزنة والسندات الحكومية وغير الحكومية والودائع لأجل وفيما يلي كيفية إثبات الإيراد يومياً.

(أ) فائدة أدون الخزنة

يتم احتساب فائدة أدون الخزنة طبقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي باستخدام طريقة العائد الفعلي ويتم تسجيله كإيراد مستحق يومياً.

(ب) فائدة سندات الشركات

يتم احتساب الفوائد على سندات الشركات ويتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق وإثباتها يومياً مأخوذة في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلي وذلك على أساس التوزيع الزمني المناسب.

(ج) فوائد ودائع لأجل

يتم حساب الفوائد على الودائع لأجل ويتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق وإثباتها يومياً مأخوذة في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلي وذلك على أساس التوزيع الزمني المناسب.

(د) إيرادات الاستثمار في وثائق صناديق استثمار أخرى

يقوم الصندوق بالاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى مع مراعاة الضوابط الواردة في كلا من نشرة الاكتتاب بند ٧ وأحكام اللانحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمادة ٥/١٧٤) ويتم عرض الاستثمارات في صناديق الاستثمار بالمركز المالي بقيمتها السوقية ويتم إدراج الفرق بين القيمة السوقية وقيمة الشراء بقائمة الدخل وفقاً لما جاء بالمعيار رقم (٢٥) والخاص بالأفصاح والعرض للأدوات المالية.

(هـ) أرباح بيع الاستثمارات المالية

تم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (القيمة العادلة) والقيمة الدفترية للأوراق المالية.

(و) أرباح (خسائر) فروق تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم إدراج الأرباح (الخسائر) الناتجة عن التعديل في القيمة السوقية للأوراق المالية والمتمثلة في الفرق بين القيمة الدفترية للأوراق المالية والقيمة السوقية ضمن قائمة الدخل.

٨.٥ الضريبة على عائد أذون وسندات الخزانة المصرية

يتم احتساب الضريبة المستحقة على عائد أذون وسندات الخزانة يوميا (٢٠) من العائد اليومي المحسوب) ويتم تسجيلها ضمن حسابات دائنة أخرى لحين خصمها من المنبع في تاريخ استحقاق الاذن أو السند أو عند البيع .

٩.٥ إثباتات المصروفات

طبقا لطبيعة صندوق الاستثمار ذو العائد اليومي التراكمي وطبقا لنشرة الاككتاب فيتم إثبات الالتزامات على الصندوق كمصروفات مستحقة وهي

- أتعاب مدير الاستثمار.
- أتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات.
- مصروفات نشر أسبوعية ونصف سنوية.
- أتعاب شركة خدمات الإدارة.
- مقابل خدمات التداول.
- أتعاب مراقب الحسابات.
- أتعاب لجنة الاشراف.
- أتعاب ممثل حملة الوثائق ونائبه.
- مصروفات أخرى.

١٠.٥ قائمة التدفقات النقدية

- يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة.
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع بإخطار والودائع لأجل وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة وشهادات إيداع البنك المركزي التي تستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ اقتنائها أن وجدت.

١١.٥ الدخل الشامل

- هو التغير في حقوق حملة الوثائق خلال الفترة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه.
- ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من الأرباح أو الخسائر " و " الدخل الشامل الأخر".

١٢.٥ أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم للفترة المالية.

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني القدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

٦. النقدية وما في حكمها

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
١٤,٨٣٠,٣٤٢	١٧,٩٧٤,٢١٣
٤٤,٤٧٦,٠٠٠	٥٤,٧٣٦,٠٠٠
٥٩,٣٠٦,٣٤٢	٧٢,٧١٠,٢١٣

حساب جاري بالبنك - عملة محلية
ودائع لأجل
الإجمالي

٧. استثمارات مالية بالتكلفة المستبكرة (أذون خزائنة)

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٥٢٠,٥٠٠,٠٠٠	١٧٢,٠٠٠,٠٠٠
٢٢,٥٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠
.	٤٢,٠٠٠,٠٠٠
.	١٣٧,٧٧٥,٠٠٠
٥٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٤٨١,٧٧٥,٠٠٠
(١٧,٤٥١,٠٠٥)	(٤١,٤٠٢,٤٨٩)
٥٢٥,٥٤٨,٩٩٥	٤٤٠,٣٧٢,٥١١

أذون خزائنة استحقاق ٩١
أذون خزائنة استحقاق ١٨٢
أذون خزائنة استحقاق ٢٧٣
أذون خزائنة استحقاق ٣٦٥
اجمالي الأذون
يخصم :-
عوائد لم تستحق بعد
الصافي

٨. استثمارات في صناديق أخرى

النسبة لاصافي أصول الصندوق	الرصيد في ٢٠٢٤/٠٦/٣٠	سعر الوثيقة	عدد الوثائق	٢٠٢٤/٠٦/٣٠
%٨,٦٧	٥٨,٣٨٥,٠٥٣	١٥,٧٢٥١١	٣,٧١٢,٨٥٥	٣,٧١٢,٨٥٥
%٨,٦٧	٥٨,٣٨٥,٠٥٣			

صندوق استثمار إن أي كابتال سيولة
الإجمالي

النسبة لاصافي أصول الصندوق	الرصيد في ٢٠٢٣/١٢/٣١	سعر الوثيقة	عدد الوثائق	٢٠٢٣/١٢/٣١
%٤,٧٣	٣٠,١٠٤,٥١٧	١٤,٢٠٥٣٩	٢,١١٩,٢٢٢	٢,١١٩,٢٢٢
%٤,٧٣	٣٠,١٠٤,٥١٧			

صندوق استثمار إن أي كابتال سيولة
الإجمالي

٩. استثمارات مالية بالتكلفة المستبكرة - سندات

الرصيد في	القيمة الاسمية	عدد السندات	اسم السند
٢٠٢٤/٠٦/٣٠	جنية مصري		
٢٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	٢٣٠,٠٠٠	هيرمس الاصدار الاول من الشريحة الثامنة
٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	٤٠٠,٠٠٠	اتش اس بي الاصدار الخامس
١٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٧٠,٠٠٠	هيرمس الاصدار الثاني الشريحة الثامنة
٢٤,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠	٢٤٥,٠٠٠	هيرمس كورب سوليوشن
١٠٤,٥٠٠,٠٠٠		١,٠٤٥,٠٠٠	الإجمالي

الرصيد في	القيمة الاسمية	عدد السندات	اسم السند
٢٠٢٣/١٢/٣١	جنية مصري		
٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	٢٥٠,٠٠٠	المجموعة المالية للتوزيع الاصدار الاول من البرنامج الثالث
٢٥,٠٠٠,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠	الإجمالي

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

١٠. عوائد مستحقة

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٢١,١٤١	١٣٦,٢٠٧
٦,٠٩١	٤٣,٢٧٢
٣,٤٥٨,٣٠٩	٣,٠٨٩,٠٦٤
٣,٤٨٥,٥٤١	٣,٢٦٨,٥٤٣

عائد الودائع لاجل
عوائد علي الارصدة الجارية - البنك المصري لتنمية الصادرات
عوائد مستحقة علي السندات
الإجمالي

١١. مدينين وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
٣,٣١٣	٥٩,٥٣٨
٢٨,٣١٣	٨٤,٥٣٨

تأمين لدي البيئة العامة للرقابة المالية
مصرفوات مدفوعة مقدما
الإجمالي

١٢. مخصصات

الرصيد نهاية الفترة جنيه مصري	المستخدم من المخصص جنيه مصري	المكون خلال الفترة جنيه مصري	الرصيد بداية الفترة جنيه مصري
٢٧٨ ٢٤١	(٤٧ ٩٩١)	-	٣٢٦ ٢٣٢
٢٧٨ ٢٤١	(٤٧ ٩٩١)	-	٣٢٦ ٢٣٢
٣٢٦ ٢٣٢	-	٣٢٦,٢٣٢	-
٣٢٦ ٢٣٢	-	٣٢٦ ٢٣٢	-

٢٠٢٤/٠٦/٣٠

مخصص تنديب أسعار الفائدة
الإجمالي

٢٠٢٣/١٢/٣١

مخصص تنديب أسعار الفائدة
الإجمالي

١٣. مصرفوات مستحقة

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
١٢٦,٩٧٥	١٣٦,٠٦١
١٢٦,٩٧٥	١٣٦,٠٦١
١١,٤٢٨	١٢,٢٤٥
٦٣,٤٨٨	٦٨,٠٣٠
٩,٦٦٠	٢١,٥١٧
٢٢,٠٠٠	٣٢,٩٤٠
٨٠,١٩٥	١٤,٧٠٩
١٩,٥٠٠	١١,١٩٧
٢٤,٤٤٨	٧٨,٢٣٩
٥٥٣,٨٣٩	٦٧٩,٤٧٢
١٠٩,٩٠٥	٤٩,٢٣٦
١,٥٥٠	٥,٦٣٩
١,١٤٩,٩٦٢	١,٢٤٥,٣٤٦

اتعاب إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات
اتعاب مدير الاستثمار
اتعاب شركة خدمات الادارة
اتعاب تسويق البنك المصري لتنمية الصادرات
مصرفوات نشر وأعلان
اتعاب مراقب الحسابات
اتعاب أمناء حفظ أوراق مالية
اتعاب لجنة الاشراف وممثل حملة الوثائق
رسم التطوير
الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل (المساهمة التكاليفية)
ضريبة خصم وتحصيل تحت حساب الضرائب
مصرفوات بريد
الإجمالي

١٤. أرصدة دائمة أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٥,٩٩٢,٥٠٤	٣,٩٩٥,٣٦٢
٥,٩٩٢,٥٠٤	٣,٩٩٥,٣٦٢

ضرائب علي أدون خزائنة
الإجمالي

١٥. صافي أصول الصندوق

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	القيمة الاسمية للوثائق القائمة أول الفترة / العام
١١٣,٥٢١,٠٠٠	١٠٨,٩٦٣,٥٠٠	فروق القيمة الاستردادية للوثائق آخر الفترة / العام
(٥٥٣,٨٢٩,٣٤٩)	(٥٧٩,٨٥٧,١٥٥)	الأرباح المرحلة
١,٠٠٤,٤٢٠,٧٦٣	١,٠٧٦,٣١٣,٣٥٩	صافي أرباح الفترة
٧١,٨٩٢,٥٩٦	٦٨,٣٨٢,٢٠٥	صافي أصول الصندوق
٦٣٦,٠٠٥,٠١٠	٦٧٣,٨٠١,٩٠٩	

١٦. عوائد الاستثمارات المالية

٢٠٢٣/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	عائد أذون خزائنة
٢٢,٧١٩,٥٧٠	٦٤,٩٩٦,٠٠٥	عائد ودائع لأجل
٤,٤٩٩,٠٥٨	٦,٠٨١,١٩٩	عائد سندات
١٩١,٥١٥,٠٠٠	٤,٣٣٥,٧٥٦	فوائد الحساب الجاري
٢,٢٦١,٠٤٠	٤,٥٢٦,٩٢٠	عائد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
١٤٦٧٣٥,٠٠٠	٤٥٩,٠٣٩	الإجمالي
٣٢,٨٥٧,٥٣٣	٧٩,٨٩٨,٩١٩	

١٧. أرباح بيع الاستثمارات المالية

٢٠٢٣/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	أرباح بيع أذون خزائنة
١٥٨	١٠,٣٣٨	الإجمالي
١٥٨	١٠,٣٣٨	

١٨. مصروفات النشاط

٢٠٢٣/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	اتعاب إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات
٤٦٥,٢٨٠	٨٦٠,٨٨٧	اتعاب مدير الاستثمار
٤٦٥,٢٨٠	٨٦٠,٨٨٧	اتعاب شركة خدمات الإدارة
٤١,٨٧٥	٧٧,٤٧١	عمولة حفظ مركزي
١٤,٨٧٨	٠	اتعاب لجنة الاشراف و حملة الوثائق و نائبة
٩,٦٧٠	٩,٦٩٧	مصروفات ارسال كشوف الحساب ربع سنوية لحملة الوثائق
٩,٠٥٠	٢٤,٨٦٣	رسوم واشتراقات البيئة العامة للرقابة المالية
١٤,٦٩٥	٤٦,٤٧٧	الإجمالي
١,٠٢٠,٧٢٨	١,٨٨٠,٢٨٢	

١٩. مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٣/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	مصروفات تسويقية و نشر و اعلان
٢٥١,٦٤٥	٤٤٥,٤٢١	اتعاب مراقب الحسابات
١٠,٩١٠	٣٠,٠٨٥	مصاريف بنكية
١٤,٢٥٩	٢٢,٦٥٥	مصروفات أخرى
٠	٨,٦٠٧	علاوة إصدار سندات
٠	٣,٣١٣	المساهمة التكافلية
٤١,٦٣٠	١٢٥,٦٣٣	الإجمالي
٣١٨,٤٤٤	٦٣٥,٧١٤	

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

٢٠. رسم التطوير

وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٩ فانه يتم حساب رسم التطوير بنسبة ٢ في العشرة الاف من إجمالي الإيرادات عن النصف الأول في الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

البيان	جنية مصري
إجمالي الإيرادات من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٨٣,٧٩٩,٤٦٩
رسوم التطوير الواجب سدادها عن النصف الأول (ضمن المصروفات العمومية - بند رسوم واشتراكات الهيئة)	٢٧,٣٩٣

٢١. الأعباء المالية

أ. أتعاب مدير الاستثمار

يستحق لمدير الاستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع ٠,١٢٥% سنوياً من صافي أصول الصندوق وبتاريخ ٢٠١٢/٧/٣١ تم زيادة الأتعاب إلى ٢٥,٠٠% (اثنان و نصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق بناءً على محضر اجتماع جماعة الوثائق وكذلك موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية وتحسب هذه الأتعاب يومياً ثم تجنب و تدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية و ذلك طبقاً لعقد الإدارة المبرم بين مدير الاستثمار و بين البنك المصري لتنمية الصادرات و كذلك نشرة الاكتتاب.

ب. أتعاب وعمولات البنك المصري لتنمية الصادرات

تتكون عمولات البنك المصري لتنمية الصادرات طبقاً لعقد الإدارة المشار إليه في البند السابق وكذلك نشرة الاكتتاب من الآتي:

- عمولة بواقع ٠,٠٢٥% (اثنان ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق نظير إجراءات عمليات التقييم اليومية وإمسك سجل حملة الوثائق وتحسب وتجنب يومياً وتسد في نهاية كل شهر.
- عمولة التسويق بواقع ٠,٠١٢٥% (واحد وربع في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر هذا ولا يجوز أن تتحمل الوثيقة الواحدة أي أتعاب إضافية نتيجة للاتفقات التسويقية الحالية أو المستقبلية على أن يتم إضافة عمولة التسويق للبنك المصري لتنمية الصادرات.
- عمولة أمناء الحفظ وإدارة سجلات قدرها ٠,٠١٥% (واحد ونصف في الألف) سنوياً من قيمة الأوراق المالية التي يتم حفظها وتحسب العمولة وتجنب يومياً وتدفع آخر كل شهر.

ج. شركة خدمات الإدارة

التعاقد مع شركة خدمات الإدارة (الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار) والخاضعة لأحكام قانون ٩٥/١٩٩٢ والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم ٥١٤ بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٩ للقيام بمهام خدمات الإدارة وهي شركة مستقلة عن الجبهة المؤسسة ومدير الاستثمار وكافة الأطراف المرتبطة بالصندوق على أن تلتزم الشركة بالآتي:

قيد وتسوية المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار الغير مقيدة بالبورصة.

تقييم الأصول والأوراق المالية للصناديق غير المقيدة بالبورصة التي تستثمر فيها الصناديق الأخرى أموالها بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر مع مراعاة تعيين مقيم متخصص ومستشار مالي لتقييم الأصول أو الأوراق المالية التي يصدر بتحديداتها وضوابط تقييمها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

- اعداد وحفظ سجل الي حملة الوثائق لأثبات ملكية المستثمرين للوثائق.
- اعداد بيان يومي يعدد الوثائق القائمة نهاية كل يوم عمل واخطار الهيئة العامة للرقابة المالية به بالمواعيد التي تحددها .
- حساب صافي قيمة الوثائق للصناديق المفتوحة والمغلقة.
- مراقبة مدى التزام الصندوق بالسياسة الاستثمارية بنشرة الاكتتاب من حيث نسب الاستثمار.
- مراقبة الحد الأقصى لمدة استثمارات الصندوق. مراقبة المتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة الصندوق.
- نشر سعر الوثيقة يوم الاحد من كل اسبوع في جريدة يومية مصرية واسعة الانتشار طبقاً لنصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق طبقاً لأقبال اخر يوم. عمل مصرفي.
- تتقاضى شركة خدمات الإدارة اتعاب ثابتة بواقع ٠,٢٢٥% (اثنان وربع في العشرة الاف) من صافي أصول الصندوق تحسب وتجنب يومياً وتسد في بداية الشهر التالي.

د. مصروفات أخرى

عمولات البنوك الأخرى المستحق للبنوك الأخرى نظير تقديمها لخدمات مصرفيه طبقا لتعريفه الخدمات المصرفية لهذه البنوك آتعااب مراقبي الحسابات ومصروفات التأسيس.

- يتحمل الصندوق الاتعااب الخاصة بمراقبي الحسابات نظير المراجعة الدورية والسوية للمراكز المالية للصندوق بحد أقصى ٦٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً ويتم الاتفاق على تلك الاتعااب سنوياً.
- يتحمل الصندوق الاتعااب الخاصة بأعضاء لجنة الاشراف للصندوق مقابل ٦٠٠٠ جنيه مصري سنوياً لكل عضو باجمالي مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه مصري سنوياً ويتم الاتفاق على تلك الاتعااب سنوياً.
- يتحمل الصندوق اتعااب ممثل جماعة حملة الوثائق بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري سنوياً واتعااب نائبه بمبلغ ٥٠٠ جنيه مصري سنوياً.
- يتحمل الصندوق مصاريف دعاية بحد أقصى ٠,٢٪ سنوياً من صافي أصول الصندوق مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية.
- يتحمل الصندوق المصاريف الادارية مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية.

٢.٢. السياسة الاستثمارية للصندوق

١. الاحتفاظ بنسبة لا تتجاوز ٧٥% من اجمالي استثمارات الصندوق في صورة مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية وفي حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي وفي حالة ارتفاع نسبة العائد على الودائع لدى البنوك عن نسبة العائد على الادوات الاخرى يجوز لمدير الاستثمار تعجيل هذه النسبة.
 ٢. يجوز لمدير الاستثمار شراء أدون الخزنة المصرية و صكوك تمويل البنك المركزي المصري بنسبة تصل الى ١٠٠% من الاموال المستثمرة في الصندوق.
 ٣. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠% من الاوراق المالية لتلك الشركة.
 ٤. ألا يزيد الحد الأقصى لمدة استثمارات الصندوق عن ٣٩٦ يوم.
 ٥. أن يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائة وخمسون يوماً.
 ٦. أن يتم تنوع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الاستثمارات في أي اصدار على ١٠% من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك باستثناء الاوراق المالية الحكومية.
 ٧. لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمرة الصندوق في الاوراق المالية الصادرة عن مجموعه مرتبطة على ٢٠% من صافي أصول الصندوق.
 ٨. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزنة المصرية وسندات الشركات والادوات المالية الأخرى المتوسطة الاجل عن ٤٩% من الاموال المستثمرة في الصندوق.
 ٩. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الشركات او صكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الائتمانية التي لا نقل عن الحد المفيول من اليبنة (BBB) عن ٢٠% من الاموال المستثمرة في الصندوق مع الالتزام ان يكون تركيز الاستثمار في السندات المصدرة عن مجموعة مرتبطة وفقاً لأفضل الفرص الاستثمارية المتاحة.
 ١٠. الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد ب BBB وفقاً لقرار مجلس ادارة اليبنة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤ ويلتزم الصندوق بالانصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير التقييم الائتماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس ادارة اليبنة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤.
 ١١. يجوز للصندوق استثمار أمواله في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى بنسبة لا تزيد عن ٢٠% من اجمالي صافي قيمة أصوله في صندوق واحد وبما لا تتجاوز ٥% من قيمة الصندوق المستثمر فيه (مادة ١٧٤/٥ من اللائحة التنفيذية).
 ١٢. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء الخيارات المستقبلية المحددة من قبل اليبنة العامة للرقابة المالية عن ٢٠% من الاموال المستثمرة في الصندوق.
 ١٣. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء شهادات الادخار البنكية على ٥٠% من الاموال المستثمرة في الصندوق.
 ١٤. لا يجوز الاستثمار في أي استثمارات بالعملة الأجنبية أو في استثمارات مقيدة بالخارج الا بعد الرجوع للبنك المركزي المصري والحصول على موافقة محفظة في هذا الشأن.
 ١٥. الاستثمار في سندات و صكوك التمويل التي تصدرها الشركات بحد أدنى للتصنيف الائتماني الذي تحدده اليبنة العامة للرقابة المالية بالنسبة للأوراق المالية المدرجة بالبورصة (BBB) وما يعادله بالنسبة للأوراق المالية الأجنبية وهذا لتجنب مخاطر الائتمان.
 ١٦. يحظر على مدير الاستثمار ان يشتري سندات او صكوك تمويل لشركات غير مقيدة في بورصة بالخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطات رقابية حكومية بالخارج.
 ١٧. تلتزم كافة الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح ولا يجوز للصندوق استثمار امواله في صناديق أخرى منشأة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق اسواق النقد (مادة ١٧٢ من اللائحة التنفيذية)
- * وتبين الايضاحات أرقام (٦، ٧، ٨، ٩) أنواع الاستثمارات وأنشطتها.

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

٢٣. الأظراف ذات العلاقة

أ. الجهة المؤسسة

البنك المصري لتنمية الصادرات الكائن في القطعة رقم ٧٨ شارع التسعين الجنوبي - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة ، وتمثل المعاملات في الآتي:

- * يمتلك البنك المصري لتنمية الصادرات المنشئ للصندوق عدد ٣٩٤٤٠ وثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ بنسبة ٣,٦٢% من عدد وثائق الصندوق.
- * بلغت أتعاب وعمولات البنك المصري لتنمية الصادرات ٨٦٠,٨٨٧ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.
- * بلغت الحسابات الجارية لدى البنك المصري لتنمية الصادرات مبلغ ١٧,٩٧٤,٢١٣ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.
- * بلغت عمولة البنك المصري لتنمية الصادرات (مصروفات تسوية) مبلغ ٤٣٠,٤٣٣ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

ب. مدير الاستثمار

شركة أزييموت مصر - رسملة مصر سابقاً لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية "ش.م.م" والكائنة في B ١٦ - القرية الذكية وتمثل المعاملات في الآتي:

- * بلغت أتعاب مدير الاستثمار شركة أزييموت مصر ٨٦٠,٨٨٧ جنيه مصري ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

ج. شركة خدمات الإدارة

الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار والكائنة في ٢١ جمال أبو المحاسن - جاردن سيتي وتمثل المعاملات في الآتي:

- * بلغت أتعاب شركة خدمات الإدارة ٧٧,٤٧١ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

علماً بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالأسعار السائدة.

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

الأدوات المالية هي أي عقود يترتب عليها إنشاء أصل مالي لمنشأة وزيادة في التزام مالي أو أداء ملكية في منشأة أخرى.

تقييم الأدوات المالية

تقوم المنشأة بتقييم الأدوات المالية إلى فئات تتناسب طبيعة المعلومات المفضح عنها أخذاً في الاعتبار بعض الأمور مثل خصائص الأدوات المالية وأسس القياس التي تم تطبيقها وبصفة عامة يجب أن تميز فئات الأدوات المالية بين البنود التي تم اثباتها بالتكلفة أو التكلفة المستيلكة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية الأرصدة النقدية بالبنوك، الاستثمارات المالية والمدينين، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين ويتضمن الإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السيلسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الصندوق والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لتخفيض أثر تلك المخاطر :

أ. خطر السوق

هي المخاطر التي تنتج من طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية من تغيير أسعار الأوراق المالية نتيجة لعدة عوامل من بينها أداء ونمو الشركات بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية وبما أن الصندوق يستثمر في أدوات الدخل الثابت، لذا فهو لا يستثمر في الأسهم فقط إنما ينوع من استثماراته في سوق الأوراق المالية على السندات وأذون الخزانة الحكومية والأوراق التجارية وشهادات الادخار البنكية واتفاقيات إعادة الشراء والتي تعد ذات مخاطر متوسطة.

ب. خطر تغيير سعر العائد

هي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية لأدوات الاستثمار ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء، وسوف يقوم مدير الاستثمار بدراسة اتجاهات سعر العائد المستقبلية والاستفادة منها بالإضافة إلى التنوع في الاستثمار بين الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير وذات الأجل المختلفة لتقليل هذه المخاطر إلى أقل درجة ممكنة.

ج. مخاطر التضخم

تمثل في انخفاض القوة الشرائية لقيمة صافي أصول الصندوق نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم فإذا كان عائد الاستثمار أقل من معدل التضخم فيعني ذلك أن المال المستثمر سيفقد قوته الشرائية مع مرور الزمن ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنوع استثمارات الصندوق بين أدوات استثمارية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للاستفادة من توجيهاً أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

د . مخاطر السيولة والتقييم

هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسيل أي من استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقد نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسيله ونظراً لطبيعة استثمارات الصندوق ذات الأجل المتوسطة والطويلة فسوف يتم التعامل مع هذا الخطر عن طريق الاحتفاظ بنسبة من الأموال المستثمرة في الصندوق في صورة استثمارات عالية السيولة كما هو محدد بالسياسة الاستثمارية للصندوق.

ونظراً لتوجيه نسبة قد تصل إلى ٩٠% من أموال الصندوق في الاستثمار في أوراق مالية مقيدة بالبورصة أو أوراق مالية مرتبطة أمر تقييمها وتسليمها بيوم العمل بالبورصة فنظراً لإمكانية التعرض لعدم اتفاق أيام العمل المصرفي والبورصة مما يكون له أثره على عدم إمكانية تقييم الوثيقة فسيتم التعامل مع طلبات الاسترداد والشراء في هذه الحالة بإرجاء الطلبات لأول يوم عمل مصرفي بعد استئناف العمل بكل من البنوك والبورصة معاً مع الالتزام بالشروط الواردة بالبنود (١٨) من نشرة الاكتتاب

هـ . مخاطر تغير سعر العائد

هي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية لأدوات الاستثمار ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء، وسوف يقوم مدير الاستثمار بدراسة اتجاهات سعر العائد المستقبلية والاستفادة منها بالإضافة إلى التنوع في الاستثمار بين الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير لتقليل هذه المخاطر إلى أقل درجة ممكنة.

ج ١/ مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة

وهي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق فعلى سبيل المثال في حالة أداة الدين ذات الفائدة العائمة Floating rate تؤدي مثل هذه التغيرات إلى تغير في معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية غالباً بدون حدوث تغير مقابل في قيمتها العادلة ربما ان الصندوق يقوم بالاستثمار في الأدوات ذات العائد الثابت فإن تلك المخاطر تكاد تكون منعدمة.

و . مخاطر الائتمان عدم السداد

هي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة مصدر السندات المستثمر فيها على سداد أصل و عوائد السندات في تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة للسندات وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة بالإضافة إلى التأكد من الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف ائتماني بالحد الأدنى المقبول من قبل الهيئة وهو BBB- والصادر من إحدى شركات التصنيف الائتماني المرخص لها من الهيئة.

٢٥ . الحوالب الضريبية

- صدر قرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل وتم نشرها بالجريدة الرسمية (العدد ٢٦ مكرر) بتاريخ ٢٩ يونية ٢٠١٤ على أن يعمل بها اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ النشر ، وقد تضمن القانون المشار إليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الاستثمار الأمر الذي قد يترتب عليه اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٤ خضوع أرباح صناديق الاستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وذلك كما يلي:

١. أرباح صندوق الاستثمار بسعر مقطوع وفقاً لأحكام القانون وذلك بالنسبة لكل من الأرباح الرأسمالية المحققة للأوراق المالية المقيدة في البورصة (سعر الضريبة ١٠%).
٢. التوزيعات المرتبطة باستثمارات الصندوق في أوراق مالية (سعر الضريبة ١٠%) على توزيعات الأرباح النقدية للأسهم المملوكة للصندوق في أي شركة بنسبة ٢٥% أو أقل ، ٥% على توزيعات الأرباح النقدية للأسهم المملوكة للصندوق في أي شركة بنسبة أكثر من ٢٥% وبشرط الاحتفاظ بها لمدة سنتين (في حالة تملك الصناديق المسموح لها بتملك أكثر من ٢٥% من رأس مال شركة واحدة).
٣. خضوع باقي نشاط الصندوق للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل.
٤. عدم خضوع وثائق صناديق الاستثمار في الأوراق المالية لأي ضرائب عند إجراء توزيعات أو التعامل على الوثيقة وذلك بالنسبة لصناديق الاستثمار في الأوراق المالية المنشأة وفقاً لقانون سوق المال التي لا يقل استثمارها في الأوراق المالية وأدوات الدين عن ٨٠% وصناديق الاستثمار الفابضة التي يقتصر فيها على تملك صناديق الاستثمار المشار إليها .
٥. ويتم احتساب الضريبة على صافي أرباح الصندوق من واقع الإقرار الضريبي الذي يقدمه الصندوق وفقاً لقانون الضريبة على الدخل.
٦. لا تخضع صناديق الاستثمار النقدية للضريبة.
٧. وفقاً ليذا القانون فإن أرباح هذا الصندوق معفاة من الضريبة على الدخل حيث أن نشاطه يعتمد على الاستثمار في النقد دون غيره.
٨. صدر القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن خضوع الشركات والجهات أيا كان كيانها القانوني للمساهمة التكافئية بواقع ٢٥ في الألف من جملة الإيرادات وذلك اعتباراً من العام المالي ٢٠١٨ وعليه تم تكوين الاستحقاق الخاص بالمساهمة التكافئية.
٩. وتم مخاطبة البحوث الضريبية في هذا الشأن لتكوين الاستحقاق اللازم في هذا الشأن ولم يتم الإفادة بعد وعلية تم تكوين الاستحقاق لحين صدور رد من البحوث الضريبية
١٠. الصندوق يحاسب ضريبياً أمام مأمورية ضرائب كبار الممولين ثان - رقم تسجيل ضريبي ٥٥٥/٣٢٦/٤٩٧ ويلتزم الصندوق بتقديم الاقرارات الضريبية لضريبة الدخل على المنظمة الضريبية في المواعيد القانونية و آخر إقرار ضريبي تم تقديمه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والموقف الضريبي كما يلي :-

أولاً ضريبة شركات الأموال

- الصندوق معفى من ضريبة على الدخل وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً ضريبة كسب العمل

- حيث لم يتم صرف أي أجور أو مرتبات ضمن القوائم المالية للصندوق و بالتالي لا يوجد ضريبة مرتبات مستحقة على الصندوق .

ثالثاً ضريبة الدمغة

- تم إلغاء ضريبة الدمغة على بند الاعلانات بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ اعتباراً من ٢٠٢٢/١/٥ وأصبح نشأة ضريبة الدمغة على العقود و التوكيلات و التفويضات فقط ، وقد قامت المأمورية بإخطار الصندوق بالفحص عن السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٢٠ وجرى موافقتاً من مدير الاستثمار بالقوائم المالية المطلوبة للفحص عن تلك السنوات .

٢٦. أحداث هامة

تم تأكيد وجود فيروس كورونا الجديد (١٩) - Covid في أوائل عام ٢٠٢٠ وانتشر على مستوى العالم بما في ذلك جمهورية مصر العربية مما تسبب في تعطل العديد من الشركات والأنشطة الاقتصادية، يعتبر مدير الاستثمار أن هذا التفشي حدث غير قابل للتعديل في القوائم المالية الدورية نظراً لأن الوضع متغير وسريع التطور لا يعتبر مدير الاستثمار أنه من الممكن تحديد تقدير كمي للأثر المحتمل لهذا التفشي على البيانات المالية المستقبلية للصندوق في هذه المرحلة.

قامت شركة خدمات الإدارة (الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار) بإعداد القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ تنفيذاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢١ بتعديل القرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بالزام شركات خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية السنوية أو النصف سنوية للصندوق اعتباراً من العام المالي ٢٠٢٢.

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإستبدال والغاء بعض معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي المعايير التي شملها القرار:

١. معايير تم إستبدالها:
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكها".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول الغير ملموسة".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية".

٢. معايير جديدة تم إضافتها:
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين".
 - ٣. معايير تم إلغاؤها:
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين".
 - وكل التعديلات على المعايير المحاسبية السابق سردها ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

- بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لعام ٢٠٢٤ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:-

- معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المنفصلة.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري .

٢٧. الخسائر الائتمانية المتوقعة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٢٣ بشأن بعض الاستثناءات الجوازية في تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) - الأدوات المالية) للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية التالية من الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة :-

- ١- أدوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية .

- ٢- الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والمستحقة خلال شهر بحد أقصى من تاريخ القوائم المالية . وعلى الشركات الراغبة في استثناء الأدوات والأصول المالية المشار إليها بالفقرة السابقة أن تفصح عن ذلك في قوائمها المالية .

وبناء عليه يطبق الصندوق إجازة عدم التطبيق لمعيار (٤٧ - الأدوات المالية) فيما يخص الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة.